

**كلمة السيدة آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

**الدورة التاسعة**

 **للجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**

**أزرو، 14 و 15 أكتوبر 2022**

تابع المجلس الوطني لحقوق الانسان خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين في تنفيذ برنامج عمله ذات الصلة بالحماية والوقاية والنهوض بنفس متجدد لاستراتيجيته القائمة على فعلية الحقوق. ويمكن القول، أن التطورات التي عرفها السياق الوطني والدولي منذ بداية سنة 2022 والتي تسارعت وتيرتها خلال النصف الثاني من السنة، تؤكد أهمية الاشتغال على عوائق الفعلية باعتبارها الجواب الأكثر ملائمة لرفع التحديات الراهنة في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها ببلادنا.

وقامت اللجن الجهوية بالرصد ومتابعة حالات انتهاكات حقوق الانسان والمشاركة في دورات تعزيز القدرات وطنيا واقليميا ودوليا كما عقدت اللجن لدائمة اجتماعاتها بشكل منتظم، ومثل عدد من اعصائها المجلس الوطني في عدد من المنتديات الدولية كما تابعت الاليات الوطنية بتفعيل خطة عملها.

 ونعمل على نشر تفاصيل ذلك بالوقع الالكتروني وفايسبوك وتويتر.

كما تعرفون جميعا وقعت رئيسة المجلس والمدير العام للإدارة العامة للأمن الوطني، اتفاقية شراكة، التي قد تبدو عادية حينما ننظر إليها من منظور مؤسساتي صرف، غير أنها في الحقيقة ذات دلالة رمزية كبيرة وعمق حقوقي غير مسبوق،

لقد تم إحداث لجنة مشتركة بين المؤسستين، والتي اشتغلت لمدة اسابيع، ليس فقط لبلورة مضامين الاتفاقية، بل ولوضع استراتيجية متكاملة تتجاوز الحدود الدنيا التي يفرضها العمل المؤسساتي واقتراح مبادرات وتطوير ممارسات لإعمال معايير حقوق الإنسان وحفظ الكرامة الإنسانية في أماكن الحرمان من الحرية التابعة للأمن الوطني.

لقد سجلت، شخصيا، التزام المدير العام للإدارة العامة للأمن الوطني، وإرادته الثابتة لتطوير وتحسين مناهج ووسائل عمل المكلفين بإنفاذ القانون،

إننا نصبو من التعاون المؤسسي المستدام إلى تطوير ألية لمعالجة حالة ما، أو إعادة هيكلة أي فضاء للحرمان من الحرية، إلى نموذج يحتذى به بالنسبة لكل الأماكن، التي تعاني من نفس الظروف غير المناسبة، دون حاجة إلى إعادة نفس الملاحظات والتوصيات في زيارات أخرى، مما سيسمح لنا بتطوير مضامين الزيارات ومستوى إجرائية التوصيات.

إن اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها يوم الأربعاء 14 شتنبر 2022 بالرباط، هي ذات طموح يتناسب وأهمية الموضوع، لأنها إطار:

* يترجم توصيات وملاحظات المجلس وآليته الوطنية للوقاية من التعذيب؛
* مرجعي ودليل مؤطر لتعزيز قدرات موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين؛
* يدعم الجهود التي تبذلها المؤسسة الأمنية لمناهضة الممارسات القاسية والمهينة ووان تستبد التدخلات الميدانية على معايير حقوق الإنسان؛
* يهدف إلى ترسيخ وظيفة أمنية ضامنة للسلامة الجسدية والطمأنينة وسند استراتيجي لدولة الحق والقانون.

وللتنويه فقط، فإن إطلاق هذه الشراكة النوعية تزامن مع تنظيم لقاء دولي حول مناهضة التعذيب شاركت فيه إلى جانب إدارة الامن الوطني والدرك الملكي، خبراء دوليين من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي مجلس اوروبا وعقدت أولى دورات التدريب، بتاريخ 26 شتنبر بمعهد الرباط ادريس بنزكري وسنتتايع دورات التدريب لتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية.

كما تميزت هذه الفترة البينية كذلك بانشغال المجلس بالأحداث المؤسفة وغير المسبوقة التي شهدها معبر باريو اشينو بمليلية المحتلة ، وبتكليف، من رئاسة المجلس، تقرر إيفاد لجنة استطلاعية لبناء الوقائع (Etablissement des faits)، تستجيب لمعايير التخصص، والقرب لمجال المواجهات والخبرة في ملف الهجرة وتتكون من السادة محمد العمرتي، منسق اللجنة، رئيس للجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة الشرق و محمد شارف، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق سوس ماسة وطبيب عضو لجنة الشرق السيد عبد الرفيع حمضي، مجير الحماية، وتم تقديم الملاحظات الأولية اللجنة خلال ندوة صحفية كما تابعت اللجنة الجهوية للشرق أطوار المحاكمة سواء الابتدائية أو الاستئنافية.

ويواكب المجلس تفعيل ورش الحماية الاجتماعية مع المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في أفق تخويل الاجانب المتواجدين على التراب الوطني الاستفادة من مختلف الضمانات التي توفرها المستويات الأربع للحماية على النحو الذي يحدده القانون الاطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وذلك التزاما من المجلس بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في مجال الدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها.

أطلق المجلس الحلقة الاولى "أكورا حقوق الانسان "، وهو برنامج جديد ليكون إطارا للتداول والحوار حول مواضيع راهنة تنير صياغة وبلورة توصيات المجلس

 وبادرنا بمناقشة إشكالية الإجهاد المائي الحاد الذي يعيشه المغرب والمساهمة في التفكير الجماعي للحلول الممكنة لضمان الحق في الماء للجميع على المستويين الآني والاستراتيجي وسنتقدم مشروع ورقة للنقاش والمصادقة من طرف الجمعية العامة، نضمنها توصياتنا لاحالتها على رئيس الحكومة.

أما فيما يتعلق بالجانب التشريعي فقد تميزت الفترة البينية بإحالة ثلاثة آراء استشارية تم طلب رأي المجلس من طرف وزارة العدل، اثنين منهما كانا قد صادق عليهما المجلس، بعد إدخال الملاحظات وتعلق الأمر بالمسطرتين المدنية والجنائية كما قدمنا رأي المجلس بخصوص مشروع العقوبات البديلة، (تجدون نسخة بالملف الذي وزع) الذي صودق عليه من طرف مكتب المجلس وذلك احتراما للمدة الزمنية المحددة بالقانون.

وهي نصوص ذات علاقة واضحة ومباشرة بمجال الحقوق والحريات. حرص المجلس في اعداد ارائه على منهجية لم تكتف بتحليل حقوقي للنص التشريعي وتقديم توصيات لجعل مقتضياته أكثر انسجاما مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، بل لتشكل كذلك فرصة لتقديم توصيات نتوخى من خلالها الترافع على بعض الاصلاحات في مجال حقوق الانسان بشكل عام.

أما مساهمة المجلس إقليميا ودوليا، فسأتوقف، عند بعض المحطات:

* تقديم تقرير المجلس الموازي المتعلق بتنفيذ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتلقينا في الأسبوع الماضي لائحة الأسئلة الموجهة إلى الحكومة المغربية، ومن بينها أسئلة تتعلق بمهام المجلس وهيئة الإنصاف والمصالحة؛ ونحن بصدد بلورة الأجوبة،
* عقد لقاء مع اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة لتحضير جلستها مع الحكومة ومساهمة المجلس في هذه الأخيرة والجلسة الخاصة مع الجمعيات، علما ان المجلس قد قدم تقريره الموازي
* واصل المجلس تفاعله مع الاليات الدولية، بما فبها المفوضية السامية لحقوق الانسان، حيث قدم تقريرا حول الوضعية العامة لحقوق الانسان بما فيها الأقاليم الجنوبية، وحول عمله فيما يخص الشق المتعلق بمعالجة الشكايات بما فيها تلك التي تخص الأشخاص والجمعيات التي تدافع عن رأي سياسي مخالف بالأقاليم الجنوبية وكذا تقريراً يتناول أنشطة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

 وتمت الإشارة إلى هذا التفاعل في آخر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصحراء الذي قدمه لأعضاء مجلس الأمن والذي تضمن مختلف المستجدات المسجلة منذ تجديد ولاية بعثة المينورسو شهر أكتوبر من السنة الماضية،

كما تطرق لعمل المجلس في المجال الحمائي وغيره، وهو ما يشكل **مستجدا هاما يؤكد الدور الذي يلعبه** المجلس في مجال الرصد وحماية ضحايا حقوق الأنسان،

ولم تستحضر تقارير الأمين العام المعدة في إطار ولايته الحالية، منذ سنة 2016، تفاعل المجلس مع مختلف الآليات واللجان الأممية.

* المساهمة في التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، بعدما تم تقديم تقرير موازي للمجلس خلال هذه السنة؛ ونشرت يوم أمس المفوضية السامية لحقوق الانسان ملخص لتقريرنا الموازي مع التأكيد على عدد من توصياتنا.
* المساهمة في التقرير الوطني الثاني المتعلق بالعمال المهاجرين، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس كان قد قدم تقريرا موازيا للجنة الأمم المتحدة المعنية؛
* يعمل المجلس حاليا على طبع أهم التقارير والمساهمات التي تم تقديمها إلى المنظومة الدولية لحقوق الإنسان خلال الولاية الحالية.

 **على مستوى التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية**

* بدعوة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت رئيسة المجلس مداخلة خلال المنتدى العالمي المراقبة للميثاق الدولي لهجرة أمنة ومنتظمة وبمشاركة فعالة لفريق المجلس والشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية
* مشاركة المجلس في الجولة ما قبل الاستعراض الدوري الشامل؛
* التفاعل مع لجنة العمال المهاجرين بصفة المجلس رئيسا لمجموعة العمل التابعة للشبكة الإفريقية لحقوق الإنسان؛
* مشاركة الفاعلين الدوليين الأساسيين في مجال منع التعذيب في الندوة المنظمة بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني (المقرر الخاصة الحالية والمقرر السابق المعني بمسألة التعذيب؛ لجنة مناهضة التعذيب؛ مجلس أوروبا والمنظمات الدولية المتخصصة؛
* زيارة رئيسة المجلس لستراسبورغ ولقاء مع الفاعلين الأساسيين في مجال حقوق الإنسان مجلس أوروبا؛ والاتفاق على استفادة أطر المجلس من تعزيز القدرات بالمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان وإطلاق مبادرات بخصوص حرية التعبير والذكاء الاصطناعي
* مشاركة الأعضاء في أنشطة دولية حول زواج القاصرات، أزمة كوفيد وحقوق الإنسان، والعقوبات البديلة، تأثير الأخبار الزائفة على حقوق الإنسان، وخطاب الكراهية؛
* مداخلة رئيسة المجلس في أول لقاء تشاوري مع المقرر الخاص المعني بالتغيرات المناخية.

 **دعم منظمات المجتمع المدني تعزيز القدرات وتبادل الممارسات الفضلى**

* تنظيم دورة لتعزيز القدرات لفائدة وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمالي وتوقيع مذكرة تفاهم للشراكة والتعاون بين المؤسستين؛
* دعم ومواكبة تحالف الشباب، الذي تلقى دورات تكوينية في إطار برنامج للتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
* دعم مشاركة الجمعيات في أشغال الدورة 73 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

 **التفاعل مع الشبكات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**

* التحضير لعقد اجتماع مكتب التحالف العالمي بمراكش؛
* المشاركة في الجمعية العامة للشبكة العربية.